٥-١-٤ والعنصر المفقود الرابع هووجود برامج اقراض تدعم استراتيجيات التنمية. ان كل برامج التمويل الحالية تعمل دونما تنسيق فيما بينها وتحكمها النظرة الاجتماعية. وطالما لم تتوفر الظروف لايجاد مرجعية فلسطينية لمؤسسات التمويل تلك، فستظل تعمل وفق سياساتها واهدافها. وتأسيس جهاز مركزي للتخطيط يمكن ان يربط عمليات التمويل ببرامج التنمية. ويصبح المزارع الملتزم بالبرنامج هو المخول لتلقي التمويل اللازم. ومثل هذه السياسة سيكون له تأثير ايجابي على برامج الاقراض وعلى تحصيل القروض المستحقة. ويصبح دور الجهاز المركزي ايضا هو توجيه المنح لتدعم بشكل اساسي البنى التحتية والاجهزة المساعدة للعمل الزراعي.

٥-١-٥ اما العنصر الخامس المفقود في عملية التنمية الزراعية فهو الادراك الكامل والفهم الواضح لضرورة وجود ذلك الخيط الرفيع الذي يفصل فيما بين الايديولوجيات السياسية والقضايا الاقتصادية والفنية. فمن الملاحظ ان هناك سلسلة قد تصعب رؤية نهايتها من توالد التنظيمات الاجتماعية الاقتصادية ذات الخلفية السياسية الايديولوجية والتي تدعي لنفسها تمثيل المزارع الفلسطيني واحقيتها في تقديم الخدمات له. وعلى الرغم من اهمية مساعدة المزارع، لكن جهود تلك المؤسسات وادوارها لا بد لها في نهاية المطاف من ان تنسق وتحدد بحيث تنعدم المنافسة فيما بينها بل تتكامل جهودها.

## ٥-٢ الاهداف والاستراتيجيات

### ٥-٢-١ الاهداف:

قد توحي العناصر المفقودة (او المعيقات) السابقة، اضافة الى الاجراءات الاسرائيلية المثبطة، باستحالة القيام بعمليات تنمية حقيقية في الاراضي الفلسطينية المحتلة. لكن من الواضح ان هناك تحديا كبيرا، ومسئولية، وامكانية للقيام ببرامج تنموية زراعية، بدلا من اضاعة الجهود ومصادر التمويل على قلتها في برامج متناثرة هنا وهناك وقد تحصل فيها انواع من الازدواجية، وانه لمن الحيوي توظيف كل الجهود محليا واقليميا، ودوليا نحو تحقيق الهدف الاعلى في تجذير الانسان الزراعي فوق ارضه، وتمكينه من استغلال موارده بافضل طريقة ممكنة.

ولعل من الممكن تلخيص اهداف التنمية الزراعية البعيدة المدى في تحقيق نوع من الاعتماد الذاتي، والامن الغذائي النسبي، وخلق فرص عمل مستديم ومجد،وفي استعادة القرية الفلسطينية لدورها كمركز انتاجي.